



دورة عام 2023

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 7 حزيران/يونيه 2023

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2023/L.14)]

10/2023 - تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقين باستراتيجية للانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإنه يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022 الذي أقرت الجمعية بموجبه برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً،

وإنه يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 15/69 المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 الذي أقرت فيه الجمعية الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"، وكذلك قرار الجمعية 3/74 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الذي أقرت فيه الجمعية الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا،

وإنه يشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024، اللذين أقرتهما الجمعية العامة في قرارها 137/69 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2014، وإلى قرار الجمعية 15/74 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الإعلان



السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد 2014-2024،

وإنه يشير أيضا إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹⁾ الذي سلّم فيه بضرورة إيلاء أقل البلدان نموا اهتماماً خاصاً بالنظر إلى ارتفاع مستويات ضعفها والمخاطر التي تواجهها، والتي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإن يسلم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإنه يشير كذلك إلى قراراته 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليه 1998 و 34/2007 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2007 و 20/2013 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2013 و 29/2017 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2017 و 8/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022،

وإنه يقر بأن تنفيذ برنامج عمل الدوحة وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا يعزز تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁾،

وإنه يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدّمه الإنمائي أو من عكس مساره،

وإنه يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نمواً ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نمواً، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً أو الجاري النظر في رفع أسماؤها منها،

وإنه يشدد على أهمية معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، وكذلك البلدان التي تواجه تحديات محدّدة، بما فيها البلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً،

وإنه يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاعات وتغير المناخ من آثار متعددة وواسعة النطاق أدت إلى تدهور حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتجارة العالمية واستقرار الأسواق، الأمر الذي أثر على جميع البلدان النامية، مع تأثر أقل البلدان نموا بشكل غير متناسب، وهو ما زاد من عرقلة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين وبالتوصيات الواردة فيه⁽³⁾؛

2 - **يلحظ العمل** الذي أنجزته اللجنة بشأن (أ) الانتقال العادل؛ (ب) الواقع الفجّ لأزمة الديون الخارجية المتزايدة: دعوة للعمل؛ (ج) تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ (د) استعراض المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا؛ (هـ) استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة

(1) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2023، الملحق رقم 13 (E/2023/33).

أقل البلدان نمواً واستخدامها لها؛ (و) رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها بالفعل من تلك الفئة؛

3 - **يطلب** من اللجنة أن تتدارس، في دورتها السادسة والعشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام 2024 وأن تُقدّم توصياتٍ بشأنه؛

4 - **يطلب أيضاً** من اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها من تلك الفئة بالفعل، وفقاً للفقرة 21 من قرار الجمعية العامة 221/67؛

5 - **يرحب** بعمل اللجنة المتعلق بتعزيز آلية رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها من تلك الفئة بالفعل وفقاً للفقرة 284 من برنامج عمل النوحة⁽⁴⁾ لجعل الآلية متجاوبة مع الأزمات الناشئة وربط الرصد بدعمٍ محدد، ويطلب من اللجنة أن تواصل تحسين الآلية وتكييفها في حدود الموارد المتاحة، ويهيب بالدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم جهود اللجنة، ويهيب بالبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها حديثاً من تلك الفئة أن تدمج رصد تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس في أطرها الحالية لرصد السياسات وتقييمها وأن تقيم صلات فعالة بآلية الرصد المعززة للجنة؛

6 - **يهيب** باللجنة إلى مواصلة المشاورات الواجبة مع البلدان المعنية، مع تنفيذ الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً ورصد البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها من القائمة حديثاً، ويطلب من اللجنة أن تواصل إشراكها في المشاورات المذكورة للبلدان من بين أقل البلدان نمواً التي ربما يكون قد أُرجئ رفع أسمائها من القائمة؛

7 - **يحيط علماً** بما خلُصت إليه اللجنة من أن جزر سليمان تحتاج إلى ثلاث سنوات إضافية من أجل التحضير للخروج من فئة أقل البلدان نمواً بسبب الحالة الطارئة في جزر سليمان الناجمة عن الصدمات التي عطلت بشدة عملية الخروج من تلك الفئة، ويوصي بأن تقوم الجمعية العامة بتمديد الفترة التحضيرية التي تسبق رفع جزر سليمان من فئة أقل البلدان نمواً؛

8 - **يرحب** بالمشاورات الجارية في إطار آلية الرصد المعززة بين حكومة أنغولا واللجنة بشأن رفع أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً، ويطلب إلى اللجنة أن تبلغ المجلس بنتائج المشاورات، ويوصي بأن ترجى الجمعية العامة رفع أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً إلى موعد لاحق لتمكين اللجنة من مواصلة النظر في حالة أنغولا ولتمكين المجلس من القيام في عام 2024 بتحديث توصيته الموجهة إلى الجمعية العامة؛

9 - **يرحب أيضاً** بما خلُصت إليه اللجنة فيما يتعلق بفوائد استكمال قرارات الجمعية العامة القائمة بشأن الانتقال السلس، بما في ذلك لغرض توفير التوجيه اللازم بشأن عملية تمديد الفترة التحضيرية التي تسبق الرفع من فئة أقل البلدان نمواً؛

10 - **يسلم** بأن البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً تواجه تحديات كبرى في التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الكوارث، وبأهمية إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان الجاري

(4) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

رفع أسماؤها من هذه الفئة للنهوض باستدامة التقدم الإنمائي، ويشجع الشركاء الإنمائيين والتجارين للبلدان الجاري رفع أسماؤها من هذه الفئة والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثاً على دعم تلك البلدان في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها، ويرحب في هذا الصدد بالإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة لإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁵⁾؛

11 - **يرحب** بتوصية أن يزيد المجتمع الدولي من التمويل المستمد من جميع المصادر ويقدم دعماً محدد الأهداف لأقل البلدان نمواً، وكذلك للبلدان التي رُفعت أسماؤها حديثاً من هذه الفئة، وذلك من أجل تنفيذ برنامج عمل الدوحة والتصدي للأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك أزمات الغذاء والطاقة والتمويل، ومن أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المحتملة تشيهاً في المستقبل، وتوسيع القرارات الإنتاجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبنى التحتية الجيدة والمستدامة التي يمكن التعويل عليها والقادرة على الصمود، مع كفالة القدرة على تحمّل الديون الخارجية؛

12 - **يشير** إلى برنامج عمل الدوحة، ويهيب في هذا الصدد بالشركاء في التنمية أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغيير المناخ إلى البلدان التي رفعت أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً من أجل دعم العمل المؤدي إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس⁽⁶⁾، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف هذه البلدان واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني؛

13 - **يطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدّم المساعدة إلى البلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القطرية الخاصة لكلّ من البلدان التي رُفعت أسماؤها من تلك الفئة وذلك لفترة محدّدة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

14 - **يحيط علماً** بما خلّصت إليه اللجنة من أنه لم تحدث سوى تغييرات محدودة في تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمعيار فئة أقل البلدان نمواً منذ الاستعراضين الأول والثاني اللذين أجريا في عامي 2017 و 2019، ويطلب أن يُدرج منذ الآن، في تقارير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الاستعراض الذي تجريه اللجنة حالياً لاعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً واستخدامها لفئة، وذلك بالاستناد إلى المهام الموسّعة المنوطة بمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المتابعة والرصد المنهجين والفعالين لتنفيذ برنامج عمل الدوحة والتعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة؛

15 - **يهيب** بجميع الدول الأعضاء أن تواصل الانخراط في مناقشات بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف واللجان

(5) قرار الجمعية العامة 289/77، المرفق.

(6) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

الإقليمية، بشأن مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكتملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة المبادرات القائمة، من أجل وضع نهج أكثر شمولاً لإزاء التعاون الدولي؛

16 - **يعترف** بمساهمات اللجنة في الجوانب المختلفة من برنامج عمل المجلس، ويكرر تأكيد دعوته لزيادة التفاعل بين المجلس واللجنة، ويشجع الرئيس، وسائر أعضاء اللجنة حسب الاقتضاء، على مواصلة اتباع هذه الممارسة على النحو المحدد في قرار المجلس 20/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011، في حدود الموارد المتاحة وحسب اللزوم، ويهيب باللجنة أن تواصل كفالة تبادل الرأي مع الدول الأعضاء في المسائل الموضوعية، بما في ذلك من خلال جلسة تكرر لذلك تُعقد خلال دورتها السادسة والعشرين في عام 2024 ضمن الموارد المتاحة.

الجلسة العامة 26

7 حزيران/يونيه 2023